

النفط الكويتي ينخفض لـ 43 دولاراً للبرميل

كويتا: انخفض سعر برميل النفط الكويتي 5 سنتات ليلج 43,40 دولاراً للبرميل مقابل 43,45 دولاراً للبرميل، وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية أمس. وكانت أسعار النفط قد استقرت في الأسواق العالمية دون تغيير يذكر قبيل اجتماع منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوبك) لبحث سبل تطبيق اتفاق مقترح لتقييد الإنتاج.

الاقتصاد

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

تواصل الضغط على الأرباح.. تعادل 23% من صافي الإيرادات التشغيلية للقطاع

405 ملايين دينار مخصصات البنوك الكويتية في 9 أشهر

المصرفي لـ 9 أشهر الأولى من 2016، والتي بلغت 1.764 مليار دينار وتعادل 38% من ربح التشغيل قبل المخصصات للقطاع الذي سجل بدوره 1.06 مليار دينار ونسبة 23% من إجمالي إيرادات التشغيل للقطاع التي بلغت 1.764 مليار دينار. وارتفعت المخصصات المحجوزة خلال الربع الثالث من 2016 بنسبة 2,5% إلى 134,4 مليون دينار. بالمقارنة مع 131,2 مليون دينار للربع الثالث من 2015، بينما انخفضت بنسبة 3,3% عن الـ 139 مليون دينار التي جنبتها البنوك خلال الربع الثاني من العام الحالي، وفيما يلي التفاصيل:

المحلل المالي

استمرت البنوك الكويتية خلال التسعة أشهر الأولى من 2016 بتطبيق سياساتها المحفظة في حجز المخصصات، وبنفس وتيرة 2015، حيث بقيت مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض قيمة استثمارات البنوك الكويتية المبرجة دون تغيير عند مستوى 405,5 ملايين دينار، وذلك بالمقارنة مع الفترة نفسها في 2015. وتعادل المخصصات نحو 23% من صافي الإيرادات التشغيلية للقطاع



الربع	Q1-14	Q2-14	Q3-14	Q4-14	Q1-15	Q2-15	Q3-15	Q4-15	Q1-16	Q2-16	Q3-16	Q4-16
البنك الوطني	15,699	48,357	42,650	38,989	28,889	41,208	36,405	57,892	30,917	35,706	41,912	106,505
بنك الكويت الوطني	20,972	20,532	23,783	103,905	21,310	28,626	28,306	96,406	19,891	31,876	34,619	88,078
بنك الخليج	14,473	22,813	14,776	17,455	16,948	19,333	17,966	12,965	19,265	14,956	11,994	54,267
البنك التجاري	18,929	16,836	11,219	11,403	20,835	14,832	11,813	3,524	20,575	18,403	6,903	47,480
البنك التجاري	12,559	9,525	9,656	10,630	11,892	8,889	12,813	13,065	13,990	15,265	33,394	42,320
برقان	11,955	14,979	14,478	13,944	13,136	10,847	10,565	24,032	16,633	8,527	9,642	34,570
البنك المتحد	4,491	6,792	3,081	5,725	2,232	6,881	4,811	10,855	3,706	6,302	3,827	13,934
برقان	3,479	4,992	2,317	2,164	4,031	3,107	3,301	3,799	4,861	4,967	3,616	11,259
البنك التجاري	4,306	3,015	4,687	6,160	4,234	5,087	3,944	23,377	2,044	2,999	5,485	13,265
بنك بويان	538	304	483	477	89	709	1,213	994	800	1,356	1,178	2,911
بنك بويان	107,292	148,144	127,152	215,861	123,598	140,539	131,180	251,881	131,567	138,882	134,441	484,753

1 بنك الكويت الوطني

بالتزامن مع ارتفاع مخصصاته بنسبة 1,9% خلال فترة الـ 9 أشهر الأولى من 2016، تصدر بنك الكويت الوطني قائمة البنوك الأكثر حجراً لمخصصات خسائر الائتمان، وانخفاض قيمة الاستثمارات، حيث حجز مخصصات بقيمة 108,54 ملايين دينار بالمقارنة مع 106,51 ملايين دينار خلال الفترة المماثلة من 2016 وتعادل المخصصات نحو 20% من صافي إيرادات التشغيل للبنك التي بلغت 545,8 مليون دينار ونسبة 30% من أرباح التشغيل قبل مخصصات الائتمان (ربح التشغيل = إيرادات التشغيل - مصروفات التشغيل).

ولا تزال تضغط على صافي الربح على الرغم من متانة الوضع المالي والأداء المالي الجيد للبنك، أما مخصصات الربع الثالث من 2016 فارتفعت بنسبة 15% عن الربع المماثل من 2015 لتسجل 41,9 مليون دينار. وبلغت حصة المخصصات من إجمالي مخصصات القطاع المصرفي الكويتي لـ 9 أشهر الأولى من 2016 نحو 26,8%.

2 بيت التمويل الكويتي

ثاني أعلى المخصصات خلال الـ 9 أشهر الأولى من 2016

134 مليون دينار مخصصات الربع الثالث 2016 بارتفاع 2,5%

«الوطني» حجز 108 ملايين دينار مخصصات بارتفاع 1,9%

بارتفاع 1,9%

حجزها بيت التمويل الكويتي بإجمالي 87,6 مليون دينار وبتناقص بسيط نسبته 0,6% بالمقارنة مع الفترة نفسها من 2015 بينما ارتفعت مخصصات الربع الثالث بنسبة 2,2% عن الربع الثالث من 2015 لتسجل 34,6 مليون دينار.

وعلى الرغم من استمرار المخصصات في مستويات مرتفعة إلا أن نسبتها إلى إيرادات التشغيل في من الأفضل بين البنوك الكويتية بنسبة 17,8%، بينما تعادل المخصصات 33% من ربح التشغيل قبل المخصصات. ولا تزال المخصصات تضغط على صافي الربح على الرغم من متانة المركز المالي والأداء المالي القوي للبنك والنمو في

نشاطه التشغيلي. وشكلت مخصصات بيتك 21,6% من إجمالي مخصصات القطاع المصرفي لفترة الـ 9 أشهر الأولى من عام 2016.

3 بنك الخليج

ثالث أعلى المخصصات حجراً بنك الخليج حيث بلغت 46,2 مليون دينار وبتناقص بنسبة 15% من الأرباح من 2015 بنسبة 3,37%، وتعادل المخصصات نحو 36,9% من إجمالي إيرادات التشغيل للبنك للأشهر التسعة الأولى من 2016 وتعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنة مع معدل القطاع الذي سجل 23% وتعادل مخصصات البنك

4 البنك التجاري

57,4% من ربح التشغيل قبل المخصصات بالمقارنة مع معدل القطاع الذي سجل 38,2%، وبلغت حصة بنك الخليج من إجمالي مخصصات القطاع المصرفي نحو 11,4%.

ثالث أعلى المخصصات حجراً بنك الخليج حيث بلغت 46,2 مليون دينار وبتناقص بنسبة 15% من الأرباح من 2015 بنسبة 3,37%، وتعادل المخصصات نحو 36,9% من إجمالي إيرادات التشغيل للبنك للأشهر التسعة الأولى من 2016 وتعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنة مع معدل القطاع الذي سجل 23% وتعادل مخصصات البنك

للبنك، تعتبر الأعلى بين البنوك الكويتية.

5 البنك الأهلي الكويتي

البنك الأهلي الكويتي وبمخصصات قياسية خلال الأشهر الـ 9 أشهر من 2016 بلغت 42,3 مليون دينار بنسبة ارتفاع الـ 27% عن الفترة نفسها من 2015، يصنف من بين الأعلى في القطاع المصرفي الكويتي من حيث التأثير السلبي للمخصصات على الربحية حيث تعادل المخصصات نحو 64,5% من ربح التشغيل قبل المخصصات من صافي الإيرادات التشغيلية للبنك. كما بلغت

6 بنك برقان

انخفضت مخصصات بنك برقان بنسبة 2,2% لتسجل 33,8 مليون دينار بالمقارنة مع 34,6 مليون دينار للأشهر الـ 9 من 2015، وتعادل المخصصات 20% من إجمالي إيرادات التشغيل للبنك التي بلغت 169 مليون دينار و38% من ربح التشغيل قبل المخصصات ولا تزال تضغط على ربحية البنك بالرغم من انخفاضها.

8 بنك بويان

ارتفعت مخصصات بنك بويان بالمقارنة مع الفترة المماثلة من 2015 بنسبة 19,4% لتسجل 13,44 مليون دينار وبالتزامن مع ارتفاع إيرادات التشغيل بنسبة 13,7% لتسجل 76,3 مليون دينار ويتمتع البنك بأفضل نسب النمو في الربحية وأقل المخصصات بالمقارنة مع إيراداته حيث تساوى المخصصات 30% من ربح التشغيل قبل المخصصات ومن الإيرادات التشغيلية، على التوالي.

خلال افتتاح المؤتمر المصرفي العربي في بيروت لعام 2016 الجراح: 3,3 تريليونات دولار أصول القطاع المصرفي العربي

العربية ككل. وحذر الجراح من مغبة هجرة وهروب رؤوس الأموال المحلية التي كان من الممكن أن تتحول إلى مخرجات إلى الخارج، فضلاً عن التبعية الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تخلفها وتفاقها الديون الخارجية للدول المديئة في حالات إخضاعها للقرارات الاقتصادية والسياسية التي تتوافق مع مصالح الدول الدائنة، وما يسفر عنها من فرض نوع من الرقابة والتدخلات في الشؤون الداخلية، بشكل أو بآخر.

2,06 تريليون دولار في حين تجاوزت القروض 1,7 تريليون دولار. لافتاً إلى أن الأصول المخصصة للمؤسسات المصرفية العربية التي يبلغ عددها نحو 500 مؤسسة، تقدر بحوالي 109% من الناتج المحلي الإجمالي وتقفو حجم الاقتصاد العربي. وقال الجراح: «لذلك أراد اتحاد المصارف العربية أن يبحث في يوم في هذا المؤتمر إمكانيات إنشاء» لوبي مصرفي عربي دولي - أداء مصرفي أفضل،» انطلاقاً من حرصه على مواصلة السعي لتعزيز الاستقرار المالي والتكامل الاقتصادي، في ظل التحديات السياسية والأمنية التي يشهدها العالم، ومع انخفاض أسعار النفط وإمستويات تاريخية، وما جره ذلك من خسائر لدول من 360 مليار دولار، ناهيك عن التأثيرات السلبية على النمو الاقتصادي للمنطقة

دعا رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي، ورئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية، الشيخ محمد الجراح، إلى ضرورة التفكير جيداً في تكوين كتل مصرفي عربي لمواجهة ومنع قيام البنوك العالمية بالتحكم في المصارف أو المؤسسات المالية العربية، وتمكين هذه المصارف من توظيف نسبة من الاستثمارات العربية في الخارج داخل الدول العربية، مما سيؤدي إلى تأسيس مشروعات جديدة، وخلق فرص عمل تساهم في تنمية المنطقة العربية ككل، وكذلك الحد من الإرباب. وقد اعتبر الجراح أن هذه الرؤية تنبع من الإيمان ليس فقط بضرورة التكامل والتعاون المصرفي فحسب، بل بجذوره أيضاً في حشد الكفاءات والطاقات، وترشيد الموارد، وتعزيز شرطا وأداة تثبيت دعائم الاستقرار والسلام، وتحقيق التنمية المتوازنة، وقد جاء ذلك خلال الكلمة التي ألقاها الشيخ الجراح مستهلها فيها فعاليات حفل افتتاح المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2016، الذي نظمه اتحاد المصارف العربية في بيروت يومي 24 و25 نوفمبر الجاري، تحت شعار «اللوبي العربي الدولي - لتعاون مصرفي أفضل».



الشيخ محمد الجراح متحدثاً خلال المؤتمر المصرفي العربي في بيروت

السوق تلقى مؤشرات إيجابية تعزز من أدائه في 2017 «أداء العقارية»: 16% انخفاض متوسط أسعار العقارات

البلدية حول فتح المجال أمام بناء طاحات السحاب، خاصة أن هذا الأمر سيسهم في نهضة عمرانية في البلاد، كما أنه سيكون له انعكاس إيجابي على القطاع العقاري الكويتي بشكل عام.

نشاط في 2017

وتوقع التقرير أن يشهد العام 2017 حركة عقارية نشطة تؤدي إلى ارتفاع أسعار العقارات من جديد، إذ بعد نحو عام ونصف العام من الركود والتراجع، فإن الطلب على العقار وبخاصة السكني والاستثماري مازال في أعلى معدلاته، مستهدداً في الوقت نفسه ما يروجه البعض لانتهاء في أسعار العقارات، خاصة في دولة مثل الكويت تعتبر من أكثر الدول استقراراً وأماناً. ويتعلق بوضع العقار الاستثماري والقيم الإيجابية فيه، فقد أشار التقرير إلى أن العقار الاستثماري مازال محافظاً على مكانته لدى شريحة كبيرة من التجار بفضل العوائد الإيجابية التي يدرها والتي تصل في بعض الأحيان إلى أكثر من 8%، وإن كانت هناك تخوفات لدى بعض ملاك العقار من الآثار السلبية التي قد تصيب العقار عند البدء في تطبيق ترعة الماء والكهرباء الجديدة على العقارات الاستثمارية والتجارية خلال النصف الأول من العام القادم. وأشار التقرير إلى أنه ما عدا ذلك، فإن العقار الاستثماري مازال متماسكاً على مستوى المناطق الاستثمارية الداخلية، حيث ما زالت مستويات الإيجابية عند نفس معدلاتها المرتفعة في مناطق السالمية وحولي والشعب وبنيد

عقود	الخاص	الاستثماري	التجاري	المخازن	الحرفي
254	106	6	4	3	3
السعر (مليون)	79,85	58,6	10	3,750	3
وكالات	23	3	1	400	167,740
الخاص	7,4	3,74	1,4	1	1
الاستثماري	3	3	1	1	1
مخازن	1	1	1	1	1
المجموع	400	400	400	400	400

انخفاض التداول بالعقارات التجارية إلى 6 عقارات فقط

استقرار العقار الاستثماري بفضل عوائده الإيجابية التي تصل أحياناً إلى 8%

سحق التملك شهدت تراجعاً بأسعارها بين 10 و20%

كشفت تقرير عقاري صادر عن شركة أداء العقارية عن تراجع ملحوظ في أسعار العقارات في الكويت خلال أكتوبر الماضي، والذي شهد تداول 400 عقار ما بين (سكني، استثماري، تجاري، مخازن وحرفي) بقيمة إجمالية 167,7 مليون دينار، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، والذي بلغت فيه قيمة التداولات العقارية 200,3 مليون دينار لعدد 363 عقاراً فقط.

وقال التقرير إن المتابع لأوضاع السوق العقاري المحلي يلاحظ ارتفاعاً في أعداد العقارات التي تم تداولها خلال أكتوبر الماضي مع انخفاض في القيمة الإجمالية لها، مقارنة بعدد عقارات أكثر تم تداولها في أكتوبر من العام الماضي بقيمة أكبر، ما يعد إشارة حقيقية لانخفاض أسعار العقارات بمختلف قطاعاتها بمتوسط انخفاض بلغت نسبته 16%. وأظهر التقرير أن الطلب على العقار السكني مازال كبيراً، حيث بلغ إجمالي أعداد عقارات السكن الخاص التي تم تداولها خلال أكتوبر الماضي 254 عقاراً مقارنة بـ 233 عقاراً في أكتوبر 2015، كما ارتفع حجم العقارات الاستثمارية التي تم تداولها في أكتوبر الماضي إلى 106 عقارات مقارنة بـ 89 عقار في أكتوبر من العام الماضي.

أما بالنسبة للعقارات التجارية المتداولة فقد انخفضت أعدادها في أكتوبر الماضي إلى 6 عقارات فقط، مقارنة بـ 9 عقارات في أكتوبر 2015، كما انخفضت أعداد العقارات الحرفية المتداولة إلى 3 عقارات في أكتوبر الماضي مقارنة بـ 10 عقارات تم تداولها في أكتوبر من جهة أخرى، تطرق